

عمرو سعد الدين*

السياق الفلسطيني لنشوء حركة

مقاطعة إسرائيل (BDS)**

تناقش هذه الدراسة السياق الفلسطيني لنشوء حركة "مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (BDS)، إذ ثمة افتراضات أن الحركة ذات منشأ أوروبي وأميركي، الأمر الذي يتلاقى مع توجهات سياسية ونظرية تولي دول الشمال أولوية في إحداث التغيير محلياً. وتجادل الدراسة أنه وإن كان للشمال دور، فإنه لا يمكن فهم الحركة من دون التركيز على نشأتها الفلسطينية، فتتناول تفاعلات الانتفاضة الفلسطينية الثانية في المجتمع الفلسطيني وخارجه، وتأثيرها في تبلور حركة المقاطعة، وتناقش طبيعة الأطراف الفلسطينية التي دفعت نحو تشكل الحركة: من هي، ولماذا كانت هذه الأطراف هي الأكثر اندفاعاً لحركة المقاطعة، وما تأثير ذلك في المقاطعة؟ وتنتهي بسؤال عن ارتباط السياق الفلسطيني بسياقات إقليمية وعالمية للحركة.

نديم روحانا،¹ غير أن جانب القيم يرتبط أيضاً بأسئلة السياسة، وبأي تحالفات ومسارات تتخذها الحركة. أصدرت حركة مقاطعة إسرائيل إعلانها الأول في سنة ٢٠٠٥،^٢ الذي دعا مواطني العالم إلى مقاطعة إسرائيل والضغط على الحكومات لفرض عقوبات عليها حتى إقرار الحقوق الفلسطينية التي حددتها بإنهاء الاحتلال وحق العودة والمساواة. وانطلاقاً من محركاتها نموذج مناهضة الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في إعلانها

تعد حركة مقاطعة إسرائيل مبادرة ذات أهمية بالغة، إذ تمكنت حتى الآن من أن توجد عالمياً في عدة بلاد، وفي جميع القارات، وتجمع قيماً إنسانية وفلسطينية. كما أنها حركة تضع إسرائيل في موقع الدفاع، وتهددها بنقاط ضعفها القيمية والأخلاقية، على ما يشير

* باحث فلسطيني.

** هذه الدراسة جزء من أطروحة الدكتوراه التي قدّمها الكاتب في سنة ٢٠١٦.

أوسلو تجارب عربية أخرى عززت اندفاعها دول عربية مؤثرة كالسعودية وقطر، وكان من أبرز التحولات العربية في هذا الإطار سياسة الرئيس المصري الراحل أنور السادات الذي اشتهر بعبارة أنه ٩٩٪ من أوراق اللعبة هي في يد الولايات المتحدة، وذلك قبل توجهه إلى إبرام معاهدة كامب ديفيد.^٥

ومع هيمنة الولايات المتحدة على العالم في تسعينيات القرن الماضي ظهرت أدبيات تقترب من هذا الاتجاه، وتتعلق بالحركات الاجتماعية العابرة للحدود، ويُعد كتاب "ناشطون بلا حدود" لمؤلفتيه كيك وسيكينك، مثالاً بارزاً لهذا التوجه عبر اقتراح نموذج الطبقة المرتد / البومرنغ (boomerang).^٦ فهذا النموذج يقترح أن أطرافاً غير رسمية مثل المنظمات الأهلية تعجز عن إحداث تغيير في دولها يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بسبب تعنت السلطة الوطنية، فتقوم هذه الأطراف المحلية بالتشبيك مع "شبكات ضغط عابرة للحدود"، وتحديدًا في مجتمعات الشمال، كي تضغط هذه الشبكات العابرة للحدود من أجل أن يرتد الضغط على الدولة الوطنية في الجنوب لتلتزم بمتطلبات حقوق الإنسان في مجتمعها.

فهل تتجاوز حركة المقاطعة (BDS)

منشأها الفلسطيني - أو البعد العربي - في بحثها عن مقاطعة عالمية لإسرائيل، بما لها من انعكاسات على قيمها؟ مثلاً، في بداية البحث، كان هناك إشارات من ناشطين فلسطينيين في الحركة عن أتباع الحركة نموذج الطبقة المرتد في اتجاه دول الشمال التي يؤمل منها الضغط على إسرائيل.^٧ ليست مشكلة هذه الأدبيات سعي أطراف في دول الجنوب للربط بأطراف في دول الشمال، بل إن هذا يُعتبر عاملاً مساعداً في التغيير عبر استحضار الضغوط المحلية إلى

والعديد من أدبياتها، تسعى الحركة لنشاط عابر للحدود نحو محاصرة إسرائيل دولياً للالتزام بالحقوق الفلسطينية. كما أن الحركة تزامن نشوؤها مع، واستفادت من زخم في الحركات العالمية التي سعت لعولمة بديلة أو مناهضة للحرب ضد العراق في مطلع الألفية الجديدة. وتمتلك الحركة امتداداً لا يستهان به في أوروبا والولايات المتحدة. ويشير متضامنون رئيسيون مع الحقوق الفلسطينية، في لندن وبروكسل على سبيل المثال، إلى أنهم بدأوا بالمقاطعة قبل نشوء حركة BDS.^٨ ويتفاجأ كثيرون منهم عندما يعلمون بأن مقاطعة البضائع والمؤسسات الإسرائيلية كانت أداة واسعة الانتشار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في بداية الانتفاضة الثانية، وكانت تنضوي على امتداد موجات مقاطعة تاريخية. وخلافاً لما توحي به أدبيات أساسية عن الحركات الاجتماعية العابرة للحدود،^٩ فإنه كي نفهم حركة ما، يتعين علينا فهمها في سياقها الوطني إلى جانب سياقات عالمية. وترتكز هذه الدراسة على فهم نشوء حركة المقاطعة في سياقها الفلسطيني من دون إهمال السياقات الإقليمية والعالمية.

نقاش سياسي ونظري

ثمة توجه متزايد لدى أطراف فلسطينية وعربية، ومن أماكن أخرى في العالم، إلى إيلاء أولوية لتدخل متعدد الأشكال من جانب دول قوية في الشمال مثل الولايات المتحدة، لإحداث تغيير جوهري في دولة في الجنوب كإزاحة نظام ديكتاتوري دموي أو احتلال. ويُعد مسار أوسلو مثلاً فلسطينياً بارزاً لهذا التوجه لدى نخب فلسطينية وجدت في التوسط الأميركي أملاً بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي. وتحاذي تجربة

حركات اجتماعية تعددت مساراتها في الجنوب جنباً إلى جنب مع أطراف قاعدية متجذرة في الشمال.

أدب كل من أتشاريا ودفورد لا يركز على ترجمة القيم العالمية أو إجراء انزياح فيها فحسب، بل على إنتاج القيم أيضاً ونشرها من طرف فاعلين من الجنوب. ولا تزال هذه الأدبيات محدودة للغاية في هذا الحقل البحثي، وأتشاريا، مثلاً، يشدد على أهمية القيام بدراسات في هذا المجال.

ثمة أدبيات عربية وإيرانية لافتة بشأن الحركات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية (رباب المهدي: أصف بيّات؛ حنا بطاطو؛ إلى جانب آخرين كثير). فعلى سبيل المثال، أجرت رباب المهدي مناقشة لحلقات احتجاج مصرية سابقة، كالاتجاجات المصرية الداعمة لفلسطين خلال الانتفاضة الثانية، أو المحتجة على حرب العراق، وكذلك احتجاجات مصرية لاحقة (كإنشاء حركة "كفاية" مثلاً)،^{١١} لكن بحثها ركز على حركات وطنية لا تسعى لتخطي الحدود.

من أوسلو إلى الانتفاضة الثانية:

تحدي قواعد اللعبة

لم تتبع حركة المقاطعة (BDS) خلال فترة نشوئها (تحديداً منذ الانتفاضة الثانية حتى مؤتمرها الأول في سنة ٢٠٠٧) نموذج الطبقة المرتد (البومرنغ) في اتجاه دول الشمال، وإنما أرادت، وخصوصاً أطرافاً أساسية فيها، مساراً مباشراً في اتجاه أوروبا والولايات المتحدة للضغط على إسرائيل. غير أن هذا المسار لم يكن ليتم لولا التفاعلات الفلسطينية وتدخّل مسارات أخرى منها المسار العربي ومسارات في الجنوب. وقد حدث هذا سواء بشكل

جانب الإقليمية والدولية، في عالم واحد متداخل، وإنما تكمن مشكلتها الأساسية في إيلاء مراكز المجتمعات القوية أولوية في إحداث التغيير محلياً. والمفارقة أن كثيراً من أدبيات معاكسة تنتقد التمركز الأوروبي أو ما بعد الكولونيالية، يتفق مع هذه الأدبيات السائدة في الشمال باعتبار أن العوامل في دول الشمال هي الأساس، فلا يقيم وزناً للأطراف المتنوعة في الجنوب، وإنما يركز اهتمامه على العوامل البنيوية في المراكز العالمية القوية.^{١٢}

وللأسف، تندر الأبحاث التي تناقش، من موقع نقدي، "التمركز الأوروبي"، والأدبيات النقدية في هذا المجال تظهر ببطء شديد.^{١٣} من ضمن الأدبيات النقدية القليلة التي ظهرت مؤخراً، أولى أميتاف أتشاريا أهمية لدور ذاتية الحركات المحلية / الوطنية في العلاقة مع الحركات العابرة للحدود، مقارنة بالأدبيات السائدة. فتعاون هذه الحركات مع منظمات أوروبية على سبيل المثال، لا يجعلها بالضرورة مرآة لهذه المنظمات، وقد اقترح أتشاريا أن الحركات المحلية أو الوطنية ليست مستوردة لقيم عالمية تلائمها فحسب، بل يمكنها إنتاج ونشر قيم تحرك خاصة بها أيضاً. أما شون تشابوت فيركز على تأثير القيم الغاندية في حركة الحقوق المدنية الأميركية السوداء، ويعتبر أن هذه الحركة عمدت إلى إحداث انزياح في القيم الغاندية التي استوحيت منها. وتجادل زوينغل بأن "الافتراض بتدفق قيم من العالمي إلى المحلي المستبطن في أغلبية أدبيات انتشار القيم المعولمة، هو أمر تبسيطي"،^{١٤} وتركز على طرق متعددة لترجمة القيم العالمية من جانب الفاعلين المحليين، عبر حالات من حركات حقوق النساء. كما يبحث روبرت دنفورد في كيفية تبني قيم "السيادة الغذائية"، والتي اقترحتها

المدنية التي نشأ كثير منها في أوساط مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في ثمانينيات القرن الماضي، وخصوصاً خلال الانتفاضة الأولى، إذ عمد كثير منها إلى مشاريع مشتركة مع الجانب الإسرائيلي وصلت إلى نحو ٥٠٠ مشروع مشترك.^{١٤} وكانت هذه المنظمات ترتبط غالباً بتنظيمات سياسية فلسطينية كحركة "فتح" والجبهتين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، كانت منظمات الإغاثة الزراعية والطبية ترتبطان بالحزب الشيوعي الفلسطيني، ونشأتا في ظروف العمل التطوعي والنضالي ضد الاحتلال.^{١٥} كما أن عملية أوسلو دفعت في اتجاه مزيد من التشطي في الحقل السياسي الفلسطيني، وكانت عملية اتخاذ القرار في مفاوضات أوسلو السرية تفرداً بالقرار السياسي الفلسطيني في لحظة حاسمة. ولم يلق اتفاق أوسلو إجماعاً فلسطينياً وازناً، وإنما عزز التجاذب، مترافقاً مع محاولة السلطة الفلسطينية الناشئة، والمتخوفة من قلة الإجماع على عملية أوسلو، تشديد سلطتها الأمنية واحتكار القرارات على حساب تعزيز المشاركة الضعيفة أصلاً. فضلاً عن التشطي الذي يعاني جراًءه الفلسطينيون بين أكثر من شتات وأكثر من داخل، فإن ما نصّت عليه مراحل أوسلو من فصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقسيمها إلى مناطق إدارية تخضع كل واحدة منها لحكم مختلف، أحدث تشظياً سياسياً جديداً. وزاد في حدة هذا التشطي استقطابات عالمية وإقليمية للتيارات الفلسطينية، فبينما جرّمت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (خلال الانتفاضة الثانية) التعامل مع "حماس"، كانت الاستقطابات الإقليمية تفعل فعلها بدورها، وأبرزها استقطاب ما

موضوعي بعيداً عن رغبة الفاعلين، أو برغبة مباشرة من فاعلين في الحركة، أو ممن ساهموا في تشكيلها مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

لقد سقط الاعتقاد بالتسوية السلمية في الانتفاضة الثانية لدى شرائح واسعة من الفلسطينيين، وكانت بدايات حقبة أوسلو ملأى إماً بانتظار أمل سيطل، وإماً بالتردد في تقويم عملية التسوية، عبر قبول بعض مسلماتها ورفض أخرى. وبات حل الدولتين يلقى قبولاً أوسع لدى النخب السياسية الفلسطينية في الداخل، وإن بقي الاعتراض على جوانب أساسية من اتفاق أوسلو حاضراً بقوة مثل عدم اشتراط وقف الاستيطان. لكن كان هناك أيضاً من رفض عملية أوسلو، سواء من طرف تنظيمات فلسطينية، أو كتّاب، فعلى سبيل المثال، ومنذ البداية، اعتبر إدوارد سعيد اتفاق أوسلو بلا جدوى وتنازلاً كبيراً، لأن الطيف السياسي الإسرائيلي، بيمينه ويساره، غير مستعد للتنازل عن موضوعي الاستيطان والقدس. حدثت تحولات مهمة في أثناء حقبة أوسلو فرضت قواعد اللعبة الجديدة من خلال اعتبار الولايات المتحدة وسيطاً أساسياً في عملية السلام، أي أن لعبة "الطبق المرتد" عبر دول الشمال باتت هي الغالبة. وهذه القاعدة التي جهدت أوسلو نافذة في السلطة الفلسطينية في تبريرها، جرت بالتوازي على المستوى غير الرسمي مع تحول التمويل إلى الجامعات وكثير من المنظمات المدنية، من مصادر عربية وأخرى أوروبية ومن الشمال بشكل رئيسي.^{١٦} ورافق ذلك تحوّل في عمل كثير من المنظمات المدنية بهدف إيلاء أهمية للمهنية والاحترافية والتنمية وبناء الدولة على حساب مقاومة الاستعمار الإسرائيلي وتنظيم أساليب هذه المقاومة.^{١٧} وحدث تحول أساسي في عمل المنظمات

الثانية التي كانت بمثابة بدء إعلان فشل عملية أوسلو، وبدء تغير أكثر جدية في قواعد اللعبة. وبرزت حينها الدعوات إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية بقوة من طرف هيئة التنسيق العليا للانتفاضة (التي تضم القوى السياسية)، ومن جانب النقابات والاتحادات العمالية والزراعية والصناعية، ومن المنظمات المدنية، بينما كان وكلاء تجاريون موضع مساءلة بسبب استيراد البضائع الإسرائيلية.^{١٧}

لقد قاد المواجهة الشعبية الفلسطينية فئات من التنظيمات الفلسطينية التي تجذرت لديها اقتناعات بضرورة المواجهة للحصول على الحقوق الفلسطينية. فمران البرغوثي على سبيل المثال، كان من المؤيدين لمسار أوسلو، وشيد علاقات قوية مع أطراف إسرائيلية في الأعوام الأولى من عملية أوسلو، إلا أنه في الوقت ذاته، لم ينعكس في السلطة الفلسطينية، وإنما بقي على مسافة من الفساد وقلّة الديمقراطية فيها، وراهن على بناء قواعد شبابية في تنظيمه ("فتح").^{١٨} كان مروان من القيادات الفاعلة في الدعوة إلى المواجهة الشعبية، ومنها مقاطعة البضائع الإسرائيلية، جنباً إلى جنب مع أشكال المواجهة الأخرى التي بات العسكري فيها غالباً مع الوقت. حرّكت الانتفاضة الثانية مختلف المنظمات الفلسطينية، وبدأت الجمعيات والمنظمات المدنية تستبدل برامج التنمية وبناء الدولة وما شابهها، التي افترضت سلاماً يتحقق ودولة تشيّد، ببرامج الطوارئ. وكان استحداث حاجز سردا بين بيرزيت ورام الله في سنة ٢٠٠١ واحداً من الأحداث البارزة التي حرّكت تظاهرة شارك فيها الآلاف من جامعة بيرزيت ومنظمات مدنية، وكانت هذه المسيرات تحفيزاً في اتجاه عمل احتجاجي شعبي من جانب منظمات مدنية،

عُرف بمحورّي الممانعة والاعتدال. كما أن عمليات التمويل الدولية للمنظمات المدنية ساهمت في التباعد بين العمل المدني والسياسي.

غير أنه جرى تحدي جوانب من قواعد اللعبة، فمذد البدايات الأولى لاتفاق أوسلو، عارض الوفد الفلسطيني العلني المفاوضات هذا الاتفاق، باستثناء قلة قليلة مثل صائب عريقات، كما جرت معارضة جوانب أساسية من أداء السلطة الفلسطينية من طرف منظمات مدنية مثل تلك المتعلقة بقمع الحريات أو احتكار التمويل. وفي الموضوع الأخير، جرى نزاع لأعوام من أجل إقرار قانون للمنظمات المدنية، وهو قانون اقتربت صيغته في النهاية من وجهة نظر هذه المنظمات،^{١٦} الأمر الذي يشير إلى قوتها كطرف فلسطيني نشط تاريخياً في غياب سلطة سياسية فلسطينية. لكن ثمة جوانب جديدة طرأت مثل حدوث انزياح في التمويل، وإيلاء دول الشمال ومجتمعاتها أهمية أكبر، وتبني مقولات التنمية وبناء الدولة تحت الاحتلال.

وكانت التطورات الميدانية والسياسية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية تدفع في اتجاه تحدي قواعد اللعبة الجديدة حتى من جانب قيادة السلطة الفلسطينية، كما حدث في مواجهات سنة ١٩٩٦، ثم مواجهات سنة ١٩٩٨ المحدودة. وفي مثل تلك الأجواء، بدأت تظهر الدعوات إلى إعادة تفعيل المقاطعة الفلسطينية للبضائع الإسرائيلية. وعلى مستوى المنظمات المدنية تشكل المرصد الفلسطيني الذي دعا إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وكان يضم منظمات مدنية وهيئة في منظمة التحرير الفلسطينية.

ومع فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة ٢٠٠٠ انفجرت الانتفاضة الفلسطينية

وبالمثل، كان هناك تواصل بين منظمات فلسطينية مثل "بديل" (المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين)، ومنظمات بلجيكية، ومنها ممول لـ "بديل" آنذاك (أوكسفام - بلجيكا). واللافت هو أن الجهة الممولة دفعت الجهة الممولة إلى أن تبدأ في بلجيكا في سنة ٢٠٠٣ حملة مقاطعة لبضائع المستعمرات الإسرائيلية، وهذا الأمر هو عكس ما هو شائع من أن الأطراف المحلية تابعة للممولين الدوليين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يمكن تغافل تأثير التمويل في أطراف فلسطينية كما يُظهر البحث، ولكن ليس من خلال نظرية المؤامرة (التبعية) التي لا ترى ذاتية الفاعلين المختلفين. ومع أن الضغط الصهيوني تمكن من إيقاف الحملة في بلجيكا،^{٢٣} إلا أن حملات مقاطعة مختلفة تتابعت لاحقاً (وتحديداً منذ سنة ٢٠٠٦)، من جانب أطراف بلجيكية أقل تكريساً في التراتبية الاجتماعية والسياسية والمالية من منظمة مكرسة مثل أوكسفام، أو حتى من طرف منظمات بلجيكية أخرى، وهذا موضوع بحث آخر.^{٢٤}

بدأت المقاطعة الفلسطينية تتفاعل مع المبادرات خارج فلسطين، وقد استفادت أطراف فلسطينية متعددة من أوساط الاحتجاج العالمية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة في دوربان في جنوب أفريقيا لمناهضة العنصرية، والمؤتمر الموازي للمنظمات المدنية، في آب / أغسطس وأيلول / سبتمبر ٢٠٠١، مهمين لتشكيل حركة مقاطعة إسرائيل.

ففي العملية التحضيرية لمؤتمر دوربان، وما عكسته من صدى عالمي بسبب الخلافات على موضوعي العبودية وفلسطين، تشجعت أطراف فلسطينية متنوعة على استعارة تجربة جنوب أفريقيا

يخرج عن أطر برامج العمل للمنظمات المدنية الاعتيادية في أثناء عملية أو سلو.^{١٩} ومع بداية بناء جدار الفصل الإسرائيلي بدأت الاحتجاجات في قرى فلسطينية شهدت مصادرة متصاعدة للأراضي و / أو أعمال بناء الجدار، ومنها تشكلت حملة "أوقفوا الجدار". غير أن هذا التوجه نحو العمل الاحتجاجي الشعبي كان أقل زخماً لدى المنظمات المدنية مقارنة بمواجهات الأطراف السياسية، على الرغم من مواقع ضعف الأخيرة وانقساماتها.

التفاعل الفلسطيني مع أوساط التضامن العالمية

سادت المقاطعة لدى مختلف الفئات الفلسطينية في أثناء الانتفاضة الثانية،^{٢٥} وكان كل طرف فلسطيني يتواصل مع الأقرب إليه خارج فلسطين. مثلاً، خلال الفترة الأولى من تلك الانتفاضة، توجهت هيئة تنسيق الانتفاضة إلى الشعوب العربية - بموازاة عقد قمم الدول العربية - كي تحضها على الضغط على حكوماتها ومقاطعة المنتوجات الأميركية والإسرائيلية،^{٢٦} وحدثت موجات واسعة من المقاطعة العربية لهذه المنتوجات، أو لشركات تتهم بدعم إسرائيل،^{٢٧} كما كان هناك من يتواصل مع أطراف برلمانية أوروبية، فعلى سبيل المثال، كان مروان البرغوثي يقيم علاقات قوية ببرلمانيين أوروبيين. وفي أثناء الاجتياح الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية في نيسان / أبريل ٢٠٠٢، أوصى الاتحاد الأوروبي بمقاطعة بضائع المستعمرات الإسرائيلية، وفرض حظر تصدير السلاح إلى إسرائيل (والسلطة الفلسطينية)، وهي توصيات لم تأخذ بها الجهات التنفيذية الأوروبية.

إسرائيل عالمياً، وإنشاء حركة عالمية لمقاطعتها.^{٢٨}

شكلت هذه الدينامية والإعلان الذي رافقها شرارة مهمة في طريق تأسيس حركة المقاطعة، ففي سنة ٢٠٠٢ نُشر عالمياً أول إعلان مقاطعة فلسطيني موقع من عدد من المنظمات الفلسطينية،^{٢٩} لكنه كان إعلاناً خجولاً (نُشر بالعربية بداية لتخوف بعض المنظمات من مموليتها). بعد ذلك تأسست حملة المقاطعة الفلسطينية الأكاديمية والثقافية (PACBI) في سنة ٢٠٠٣، وجرى الإعلان بشأنها في سنة ٢٠٠٤، وهذه الحملة تمثل رافعة أساسية في تشكل حركة المقاطعة، وأخيراً خرج في سنة ٢٠٠٥ إعلان المقاطعة التأسيسي. وارتكزت هذه الإعلانات كلها على تجربة جنوب أفريقيا، جنباً إلى جنب مع مرتكزات أخرى، وقد تابعت أطراف جنوب أفريقية عملية الدفع في اتجاه المقاطعة وتشكيل حركة عالمية حتى خروج إعلان المقاطعة وتشكل الحركة ولا تزال تتابعه حتى الآن، وهذا موضوع بحث آخر.

وفي وقت كانت القيادة الفلسطينية خلال مرحلة أوصلو تولي العلاقات مع الدول ومع أطراف مكرسة حول العالم اهتمامها الأساسي، كانت تجربة نشوء حركة المقاطعة تقترح أهمية موازية لبناء صلات بالحركات الشعبية القاعدية حول العالم. وفي هذا الشأن، كانت منتديات مناهضة للحرب على العراق في المنتدى الاجتماعي الدولي، ومنتديات المجتمع المدني في لجنة الأمم المتحدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، واحدة من الفضاءات المهمة للحركات العالمية آنذاك، وقد سعت أطراف فلسطينية متنوعة، مثل حملة "أوقفوا الجدار"، وأمير مخول، ومنظمة بديل (ثم مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة - فلسطين والجولان)،

وتطبيقها على الاستعمار الإسرائيلي الذي عدته نظام فصل عنصري - أبارتهايد. فقد كتب محمود درويش مثلاً، في أيار/ مايو ٢٠٠١، مقالة في ذكرى النكبة قال فيها: "إن الانتفاضة، أمس واليوم وغداً، هي التعبير الطبيعي والمشروع عن مقاومة العبودية المتمثلة في احتلال يتسم بأبشع أشكال التمييز العنصري."^{٣٠} ونشرت "بديل" في موقعها وفي مجلاتها مقالات منذ بداية سنة ٢٠٠١ تتحدث فيها عن التشابه بين تجربة جنوب أفريقيا ونظام الفصل العنصري الإسرائيلي، وأعدت نشر مقالة درويش. ونشط أمير مخول، الذي كان مدير "اتجاه" (ائتلاف الجمعيات الفلسطينية في أراضي ١٩٤٨)، في المماهاة بين الدولة الصهيونية ونظام الفصل العنصري (الأبارتهايد)، وكان ناشطاً في العملية التحضيرية لمؤتمر دوربان، ورفض التعاون مع المنظمات الإسرائيلية، وعمل، في المقابل، ضمن مظلة عربية بقيادة فلسطيني ١٩٤٨، الأمر الذي تسبب بأن توقف جهات تمويل أميركية (مثل فورد) دعم تحالف الجمعيات.^{٣١}

في اجتماع تحضيرى لمؤتمر دوربان للمنظمات المدنية عُقد في القاهرة (بمبادرة من معهد القاهرة لحقوق الإنسان) في تموز/ يوليو ٢٠٠١، جرى الاتفاق بين أطراف فلسطينية وجنوب أفريقية على أن يقوم وفد جنوب أفريقيا المنظم لمؤتمر المنظمات غير الحكومية في دوربان بزيارة ميدانية لفلسطين، وفي تلك الزيارة اقتنع هذا الوفد بالمماهاة بين الأبارتهايد وإسرائيل.^{٣٢}

ومع الدفع الفلسطيني الذي توجه بوفد إلى جنوب أفريقيا ضمن المظلة العربية، خرج مؤتمر المنظمات غير الحكومية، الذي شارك فيه نحو ثلاثة آلاف منظمة وحركة عالمية، بإعلان التماهي بين إسرائيل ونظام الفصل العنصري. ودعا الإعلان إلى مقاطعة

وتكرار محاولة تجسيدها على الرغم من الخلافات الكثيرة، السياسية كما الشخصية. وثمة تيار فلسطيني واسع لم تعد تروق له "فتح" بسبب تداخل علاقتها بالسلطة الفلسطينية وما يستتبع ذلك من مواقف بالعلاقة مع إسرائيل أو بقضايا الفساد والحريات والعدالة، ولديه نفور من "حماس" بسبب خطابها الإسلامي و / أو عملياتها الاستشهادية (وخصوصاً خلال الانتفاضة الثانية)، وهناك غياب لإطار جامع كمنظمة التحرير الفلسطينية التي أدت الدور تاريخياً. لكن هذا التيار متنوع للغاية، فمنه من يؤمن بالكفاح المسلح، ومنه من يميل إلى العمل الشعبي السلمي، ومنه من يقترب من "فتح" أكثر من "حماس" أو بالعكس، ومنه اليساري والليبرالي والقومي، ومنه من يؤمن بتحرير كل فلسطين التاريخية، ومنه من يتحدث بحل الدولتين، وغيرها من الفوارق. وبرزت المنظمات المدنية (المعروفة بالمنظمات غير الحكومية، ومنها ما لا يعرّف عن نفسه كذلك، وإنما كحركات اجتماعية أو مقاومة شعبية) وسط هذا التيار الواسع، وتمكنت من تكتيل نفسها منذ بدء عملية أوسلو. فعلى سبيل المثال، تأسست شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية في سنة ١٩٩٣، ثم توسعت وحصلت على تمويل كبير، وخصوصاً من دول الشمال أو من منظمات فيها (أو من البنك الدولي في سنة ١٩٩٥). وبعض هذه المنظمات يملك ميزانيات تفوق وزارات في السلطة الفلسطينية، أو يقدم خدمات صحية أكثر مما تقدمه مراكز السلطة الفلسطينية، وقد كسبت هذه المنظمات معركة قانون الجمعيات الأهلية في سنة ٢٠٠٠ في صراع مع السلطة الفلسطينية وقيادتها، وعبر تحالفات واسعة شكلتها، الأمر الذي عكس قوتها النسبية في الحقل السياسي الفلسطيني. وكثير

وأكاديميين مثل الراحل جابي برامكي، نائب رئيس جامعة بيرزيت حينها، أو ليزا تراكي وعمر البرغوثي (من خلال العلاقة بأكاديميين بريطانيين مثلاً) وغيرهم من الأطراف الفلسطينية، ليجري تبني قيم المقاطعة قبل أن تتأسس حركة المقاطعة (BDS) وبعدها. وعليه، يبدو أن التفاعل بين الوطني والعابر للحدود ظل قوياً طوال الوقت من جهة، وأن تبني حركات تضامن مع فلسطين من جهة أخرى، مثل لجان التنسيق الأوروبية بشأن فلسطين (ECCP)، لقيم المقاطعة، صاحبه عملية ضغط طويلة من جانب أطراف فلسطينية منذ بداية الألفية. ومثلما شكلت هذه السياقات المتخطية الحدود أملاً بحدوث حركة مقاطعة عالمية، فإن هذه السياقات زادت في قوة أطراف فلسطينية مرتبطة بهذه السياقات. وثمة منظمات مدنية فلسطينية تملك علاقات قوية بامتدادات شعبية قاعدية أو أكاديمية نقدية حول العالم، وخصوصاً في الشمال وفي بعض الجنوب، الأمر الذي سيوفر لها إمكان المبادرة في هذا الاتجاه.

تيار ثالث؟

بعد أوسلو، بدأت محاولات تشكيل تيار فلسطيني خارج استقطاب تنظيمي "فتح" و"حماس"، وبطابع يساري، وذلك بهدف تشكيل قيادة فلسطينية جماعية، لكن هذه المحاولات كانت تفشل لعدة أسباب، وتكررت مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتساعد التسييس. فعلى سبيل المثال، تُعدّ "المبادرة الوطنية الفلسطينية" في سنة ٢٠٠٢، بقيادة الراحل حيدر عبدالشافي ومصطفى البرغوثي ودعم إدوارد سعيد، محاولة في هذا الاتجاه، إلا أنها لم تنل نجاحاً كبيراً. غير أن هذه المحاولات دلت على حضور الفكرة

وفلسطينية) لتنظيم مؤتمر في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن (SOAS) عن قيم المقاطعة الثلاث في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤،^{٢١} وكانت حملة المقاطعة الأكاديمية الفلسطينية على تواصل مع مبادرات بريطانية،^{٢٢} وذلك منذ صدور بيان بريطاني يدعو إلى وقف الدعم الأوروبي للجامعات الإسرائيلية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، والذي لقي صدى واسعاً في أوروبا وصولاً إلى أستراليا.

تختلف هذه التيارات فيما بينها ويتميز بعضها من البعض الآخر. فعلى سبيل المثال، كان لـ "بديل" موقف نقدي مما عدته عدم اهتمام كافٍ من طرف شبكة المنظمات الأهلية بقضية عودة اللاجئين وتركيزها على بناء الدولة الفلسطينية، فبقي قبول عضوية "بديل" مجمداً في شبكة المنظمات الأهلية. وبادرت الأخيرة إلى إنشاء كتلت جديد (مبادرة الدفاع عن الأراضي المحتلة - فلسطين والجولان) في سنة ٢٠٠٤، وفي خضم حمى النشاط المعولم، وخصوصاً في المنتدى الاجتماعي الدولي آنذاك.^{٢٣}

كما تأسست حملة "أوقفوا الجدار" في إثر بدء الاحتجاجات في قرى فلسطينية، وتأثرت بعملية بناء الجدار الإسرائيلي خلال مواجهات الانتفاضة الثانية. وهذه الحملة لا تُعرّف عن نفسها كمنظمة غير حكومية، وإنما تعدّ نفسها حركة تطوعية نضالية،^{٢٤} وهي كغيرها من التيارات المذكورة تملك علاقات واسعة في الوسط السياسي الفلسطيني (وبعض كوادر التنظيمات اليسارية أعضاء في الحملة)، ولها علاقات مع الوسط الأكاديمي الفلسطيني، كما مع أوساط يسارية أوروبية وأميركية شمالية وفي أميركا الجنوبية وغيرها. ومثلما كان لـ "بديل" وحملة المقاطعة الأكاديمية مواقع إلكترونية بالعربية والإنجليزية، فإن حملة

من هذه المنظمات يملك علاقات واسعة بالوسط الأكاديمي، أو بأوساط فلسطينية سياسية من خلال وجود ارتباطات سابقة أو حالية بتنظيمات فلسطينية، كما بجمعيات أوروبية وأميركية وغيرها (مثلاً في أوساط يسارية في أميركا الجنوبية)، وهو ما يعكس قوة علاقاتها الاجتماعية والسياسية في فلسطين وخارجها. كما أن كثيراً من كوادرها يتقن اللغة الإنجليزية التي تؤهله لتعزيز هذه العلاقات العابرة للحدود، وكثيرون منهم لديهم خبرة سابقة في العمل التنظيمي والاحتجاجي، الأمر الذي يسهل عملاً سياسياً ائتلافياً في مبادرات جديدة. فعدا الميول السياسية المذكورة سابقاً، فإن هذا تيار اجتماعي يسعى لتعبير سياسي متميز، كأى فئة اجتماعية تود التمايز اجتماعياً وسياسياً. ويشير جميل هلال إلى تنامي قوة هذا التيار في الحقل الفلسطيني، ويعده تياراً ثالثاً ينافس التنظيمات والتكنوقراط (مثل سلام فياض لاحقاً).^{٢٥}

ففي أراضى ١٩٤٨، تأسس ائتلاف الجمعيات الفلسطينية "اتجاه" الذي أداره خلال الانتفاضة الفلسطينية أمير محّول (السجين الحالي بتهمة أخرى)، وكان تعبيراً عن التكتل في تلك الأراضى منذ اتفاق أوسلو.

وهناك كتلت أكاديمي عبّر عن نفسه في سنة ٢٠٠٣ من خلال إنشاء حملة المقاطعة الأكاديمية، وكان عصبه الأساسي في أوساط جامعة بيرزيت، لكن لديه امتدادات أكاديمية في جامعات أخرى، كما أنه يتقاطع مع أوساط المنظمات المدنية، ذلك بأن أكثر من عضو فيه ناشط في تأسيس أو في نشاطات منظمات مدنية. وقد تمكّن أكاديميون فلسطينيون من التواصل مع نظراء بريطانيين (من أصول عربية

مبادرة الأسرى الفلسطينيين، وكذلك مبادرة إعلان المقاطعة في سنة ٢٠٠٥.

لذا، عمدت هذه التيارات التي يمكن اعتبارها نواة تشكل حركة المقاطعة خلال سنة ٢٠٠٥ عبر إعلان المقاطعة بداية، إلى التكتل ومحاولة قيادة الحقل السياسي - المدني الفلسطيني بشكل يتسم بعمل جماعي، ويمكن النظر إليها كمحاولة جديفة جديدة لقيادة فلسطينية جامعة، ومن أوساط يسارية هذه المرة، إذ سريعاً ما ضمت نواة الفاعلين شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي استكملت في مكتبها في رام الله لقاءات تشكيل إعلان سنة ٢٠٠٥.٣٥ ودفعها إلى الوحدة أيضاً التشكيك المستمر من طرف مناصرين أوروبيين وغيرهم، في أن قيم المقاطعة لإسرائيل لا تمثل إجماعاً فلسطينياً، وأن دعواتهم هذه هي جزئية، وأن ثمة آراء فلسطينية مدنية مختلفة.٣٦

ولم تكن هذه المحاولة لتنجح بزيادة عدد المشاركين في توقيع إعلان المقاطعة في سنة ٢٠٠٥ لولا جهد النواة ومشاركة القوى السياسية التي تمك بدورها امتدادتها في "المجتمع المدني"، إذ شاركت ما يُعرف بالقوى الوطنية والإسلامية في توقيع هذا الإعلان، كما حدثت تسويات تقضي بتجنّب تبني موقف سياسي (دولة واحدة أو دولتين)، بل بالبناء على خطاب الحقوق (إنهاء الاحتلال؛ حق عودة اللاجئين؛ المساواة في إسرائيل). ووقع إعلان المقاطعة أيضاً منظمات ونقابات وتجمعات فلسطينية سياسية ومدنية داخل فلسطين وخارجها، الأمر الذي وقّر شرعية للحديث عن إجماع مدني فلسطيني بالدعوة إلى مقاطعة إسرائيل دولياً. صحيح أن لهذه النواة حضورها السياسي والاجتماعي والأكاديمي فلسطينياً، لكنها تبقى أضعف من التنظيمات الفلسطينية الأساسية مثل "فتح" و"حماس"،

"أوقفوا الجدار" أضافت اللغة الإسبانية من أجل التواصل مع أميركا الجنوبية، الأمر الذي أهلها لتواصل قوي مع مناصرين خارج فلسطين في أوساط شعبية قاعدية. وسط التسييس المتزايد خلال الانتفاضة الثانية والتمرد على قواعد اللعبة التي فرضتها عملية أوسلو، ومع بدء تراجع القيادة الفلسطينية والضغط من أجل إنهاء الانتفاضة من دون حتى تنفيذ مقترحات المبعوث الأميركي الدولي جورج ميتشيل (مثلاً وقف الأعمال الاستيطانية)، ووسط نشاط معلوم يدعو إلى عولمة بديلة سواء احتجاجاً على السياسات النيوليبرالية أو الحرب على العراق، اندفعت هذه التيارات لتعبّر عن تيار مختلف.

غير أن ما يميز التيارات الأساسية التي اندفعت أساساً إلى تشكيل حركة المقاطعة، هو أنها ليست من أوساط المنظمات غير الحكومية الكبرى، وإن كان هناك تقاطعات، بل إنها أصغر تمويلاً ومؤسساتية منها، وتسعى كي تكون حركات ذات بعد شعبي واحتجاجي وتطوعي، وإن كانت عملياً محدودة في امتدادتها الشعبية، ويغلب عليها الطابع المدني.

لكن التمايز لا يكفي لفهم ظاهرة تشكل حركة المقاطعة، ففكرة التوحد متجذرة أيضاً في الطموح السياسي الفلسطيني، كما في ملامح أساسية من التجربة التاريخية الفلسطينية الحديثة التي جسدها منظمة التحرير الفلسطينية. فحتى عندما يحضر الانقسام فإن دعوات ومبادرات التوحيد لا تهدأ، وهذه المبادرات كانت خلال الانتفاضة الثانية رداً أيضاً على بروز ظاهرة التشظي في الحقل السياسي الفلسطيني خلال عملية أوسلو، فكان هناك محاولات التوحيد عبر هيئة تنسيق الانتفاضة وإن ظلت أضعف بدرجات من قيادة الانتفاضة الأولى، أو عبر

جرت الإشارة إلى حالتَي بلجيكا وبريطانيا، أصبحت هذه الأطراف هي الأكثر تأهيلاً لتشكيل مثل هذه الحركة.

لقد قادت الانتفاضة الفلسطينية إلى تحدي جوانب أساسية من قواعد اللعبة، وساهمت في إطلاق موجة مقاطعة جديدة داخل المجتمع الفلسطيني وجدت امتدادات لها خارج فلسطين، بعد المقاطعة في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فموجات المقاطعة هي سياق احتجاجي فلسطيني متجذر منذ نحو قرن. وتشير أطراف أساسية في تشكيل حركة المقاطعة إلى هذا الارتباط التاريخي، فعلى سبيل المثال، في المؤتمر الأول لحركة المقاطعة (BDS)، أشارت الكلمة الافتتاحية لجابي برامكي إلى قدم المقاطعة فلسطينياً،^{٣٧} وكان برامكي نفسه بادر خلال الانتفاضة الأولى إلى الحُص على مقاطعة أكاديمية ضد إسرائيل.^{٣٨}

تتنوع الأطراف الفلسطينية التي قادت إلى طريق المقاطعة، غير أن البنية التي تولت المواجهة خلال الانتفاضة الثانية، والتي قادت عمليات المقاطعة فلسطينياً ضمن تركيزها على أساليب المواجهة بما فيها العسكرية، تعرضت إمّا للتصفية، وإمّا للاعتقال في السجون الإسرائيلية، وإمّا لأن تتخلى عنها القيادة الفلسطينية الجديدة. وتلاشت هيئة تنسيق الانتفاضة، وظهر بدلاً منها جسم "القوى الوطنية والإسلامية" الذي يعاني جزاء ضعفه كهيئة تنسيقية.

وكانت المقاطعة بدأت تمتد إلى خارج فلسطين، فاستلمت دفعة المبادرة فئة جديدة لديها علاقات مع أوساط شعبية قاعدية خارج فلسطين. وتمكنت هذه النواة من صوغ إعلان المقاطعة في سنة ٢٠٠٥ بقيادة "المجتمع المدني" الفلسطيني، وبشكل يحفظ التشراك بين الجميع ويحقق تسويات مرضية لمختلف الأطراف، معطية بذلك

الأمر الذي يفسر ضعف مبادرات المقاطعة المنظمة والواسعة في فلسطين نفسها، عدا هبات المقاطعة ذات الطابع العفوي غالباً خلال حروب غزة المتكررة مثلاً. غير أن حركة المقاطعة (BDS)، وعبر تمأسسها كحركة ابتداء من سنة ٢٠٠٧، وتعيين سكرتاريا تضم ممثلين عن التجمعات الرئيسية المدنية أو النقابية أو السياسية، لا تزال تسعى لتوسع المقاطعة داخل فلسطين، وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية أخيراً، على هشاشتها، إعلان المقاطعة.

خلاصة

خلافاً لفرضية أن حركة المقاطعة (BDS) اكتسبت زخمها، أو نشأت في مجتمعات الشمال، فإن نشوء الحركة الأساسي كان فلسطينياً، كما أن له مسارات عربية، ومن الجنوب العالمي، وكذلك من الشمال. إن دراسة قواعد اللعبة وأشكال تحدياتها، تساعد على فهم ميل أطراف اجتماعية - سياسية إلى تأسيس حركة جديدة. فممارسة المقاطعة كانت جزءاً من تاريخ هذه الأطراف خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وهي تملك إرثاً في إنشاء التحالفات، كما أن المقاومة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى تعدّ مثلاً جذاباً هو الأقرب إلى حركة لا تعتمد على الكفاح المسلح. وهذه الأطراف تملك أرصدة اجتماعية وأكاديمية وثقافية (مثل لغة وتعليم وكتابات)، وسوية اجتماعية - اقتصادية معينة، تجعل أعضائها يودون التعبير بشكل مختلف عن التيارات الأخرى. ومن خلال سعي هذا التيار للوحدة أيضاً، وهو ما يمثل إرثاً فلسطينياً عاماً وتحدياً لقواعد اللعبة خلال عملية أوصلو التي تدفع نحو التشظي، وعبر صلات هذه الأطراف القوية خارج فلسطين، مثلما

غير أن التيارات المشاركة في حركة المقاطعة، بما فيها "القوى الوطنية والإسلامية"، تبقى أضعف من التنظيمات الفلسطينية المكرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن خلال أدبيات أطراف أساسية في حملة المقاطعة، ومقابلة بعضهم، نجد أن ثمة وعياً بأن المقاطعة أداة لا تكتمل إلا باستعادة الحراك السياسي الفلسطيني لفاعليته. ويتم ذلك عبر الأطر التنظيمية الجامعة التي تتخطى الانقسام وأجواء الحرب الأهلية، وببرامج متفق عليها من جانب أطراف متعددة لتحصيل الحقوق الفلسطينية، الأمر الذي يمكنه أيضاً أن يعطي زخماً منظماً لحملة المقاطعة في فلسطين وخارجها. ■

مفهوماً موسعاً لـ "المجتمع المدني"، لا يقتصر على ضم جمعيات أو منظمات أهلية ومدنية فحسب، بل نقابات وقوى سياسية أيضاً. كما أن حركة تعتمد المقاومة السلمية في عملها تحتضن أطرافاً يؤمنون بالكفاح المسلح، وهذا أمر يختلف عن الفصل التام بين مقاومة سلمية وكفاح مسلح. إذ، جرى تحدي قاعدة اعتبار المفاوضات الطريق الأساسي إن لم يكن الوحيد، وعادت المقاومة، عبر المقاطعة، طريقاً نحو التحرر عبر الضغط على إسرائيل داخلياً ودولياً. كما جرى تحدي التشظي في الحقل السياسي الفلسطيني بتوحيد أطراف متنوعة من أجل برنامج يتفق على المقاطعة كأحد أساليب النضال الأساسية.

المصادر

- ١ ورقة قدمها نديم روحانا بعنوان "النقاش الإسرائيلي في مواجهة حملات المقاطعة"، في مؤتمر "استراتيجيات المقاطعة لنظام الفصل العنصري الإسرائيلي: بين الواقع والطموح"، الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الدوحة) في تونس، خلال الفترة ٤ - ٦ آب/ أغسطس ٢٠١٦.
- ٢ راجع الإعلان في موقع حملة المقاطعة، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.bdsmovement.net/call>
- ٣ على سبيل المثال، انظر موقع "Palestinian Call"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.palestinecampaign.org/campaign/palestiniancall/>
وكذلك انظر:
Sophia Abdellah, "Complicity and Apartheid: On Campaigning for Palestinian Rights in Belgium", *al-Majdal magazine*, issue 54 (Autumn 2013);
وفي موقع "بديل"، في الرابط الإلكتروني التالي:
<https://ongoingnakba.org/en/publication/periodicals/al-majdal/item/1982-art9.html>

٤ من أبرز هذه الأدبيات:

Margaret Keck and Kathryn Sikkink (1998), *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (New York: Cornell University); Sidney Tarrow (2012), *Strangers at the Gates: Movements and States in Contentious Politics* (New York: Cambridge University Press).

٥ "مقابلة مع أنور السادات"، "السياسة الدولية" (الكويت، ٨ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦)، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.sadat.umd.edu/archives/remarks/AAFT%20Assiyassa%20Interview1.8.76.pdf>

وتكررت هذه العبارة أيضاً في جريدة "نيويورك تايمز"، التي جاء فيها:

"Sadat Says the U.S. Holds 99% of the Cards in the Middle East", *New York Times*, 28 March 1977,

في موقع JTA، في الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.jta.org/1977/03/28/archive/sadat-says-the-u-s-holds-99-of-the-cards-in-the-middle-east>

٦ Keck and Sikkink, op.cit.

٧ لكن في الوقت ذاته، حتى نموذج "البومرنغ" الذي اقترحه كيك وسيكينك يشير إلى تحفظ يتعلق بالدول التي تجمعها علاقات استراتيجية، مثلاً، ليس من المتوقع أن تضغط الولايات المتحدة بشكل فعلي في موضوعات تتعلق بحقوق الإنسان على دول مثل الصين وإسرائيل ودول الخليج بسبب هذه العلاقات الاستراتيجية. صحيح أن هناك مَنْ يقترح بشأن تجربة جنوب أفريقيا حدوث تحول فعلي في العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة، ونظام الفصل العنصري في ثمانينيات القرن الماضي في جنوب أفريقيا من جهة أخرى، على الرغم من الحرب الباردة بين المعسكرين السوفيياتي والغربي، على أن ذلك جري في منطقة تقع على طرف هذه الحرب الباردة. ويُعد سيدني تارو (Sidney Tarrow) من أبرز منظري الحركات الاجتماعية بما فيها تلك العابرة للحدود، وقد تشارك مع منظرين بارزين للحركات الاجتماعية مثل تيلي وماك - آدم في إصدار كتب مرجعية بشأن الحركات الاجتماعية أفادت في الإضاءة على أمور أساسية مثل حلقات الاحتجاج (cycles of protest)، و"عدّة الشغل" للحركات (repertoires)، وغيرها من المفاهيم المفيدة.

٨ ما ينقص في هذا المجال هو ربط العوامل البنيوية مثل مركزية رؤوس الأموال الاقتصادية - التمولية والسياسية والثقافية وغيرها، بالعوامل الذاتية للأطراف الوطنية. فهذه الأخيرة قد تستبطن جوانب من العوامل البنيوية وتقاوم أخرى، وذلك بحسب موقع كل طرف اجتماعياً وما اعتاد عليه (مثلاً يقترح عالم الاجتماع بيير بورديو)، ووفقاً لذاتيته التي قد تثور أيضاً في لحظات معينة (وهذه لم يركز بورديو عليها).

وبشأن العلاقة بين ذاتية الفاعلين والعوامل البنيوية، استفادت الدراسة من "نظرية التحرك" (action theory) لعالم الاجتماع بيير بورديو الذي يجادل بأنه لفهم فعل ما، فإن من الضروري فهم العوائد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرمزية) في عادات الفاعلين، وهو الذي عبّر عنه في

مفهومه *habitus*. والعادات ليست أحادية في اتجاه ما، وإنما يمكنها أن تكون منقسمة ومتعددة، كما أن ثمة علاقة فيها بين العوائد للفاعلين داخل "حقل" ما (field). حيث يتنافس الفاعلون ويتميزون (distinct) ضمن "قواعد اللعبة" التي تحددها السلطات الأعلى، بينما يغامر الفاعلون بالتردد من الحقل في حال تجاوزوا قواعد اللعب. وهذه العلاقة هي ما تقربنا من فهم الميل إلى تحرك ما. وقد عمد باحثون اجتماعيون، وباحثو علاقات دولية، إلى الاستفادة من نظرية بورديو في المجال العالمي الذي يتخطى الحدود. غير أن هذه الدراسة تستفيد من النظرية بحذر، إذ في سياق مثل السياق الفلسطيني، فإن التنافس والتمايز ليسا هما فقط ما يحدد تحرك الفاعلين، بل إن سعيهم للوحدة (بكل ما يحمله من صراعات) هو توفيق مستمر أيضاً، وإن كان لا يتجسد في الحالات كافة. وفي سياق مشابه، كان فرانترز فانون قد انتقد ماركس في محاولته رؤية الصراعات الطبقيّة كمحدد وحيد لتحليل المجتمع وفهم تحرك قواه، إذ يختلف الأمر في سياق استعماري مثل حالة الجزائر. كما أن هناك نقداً لبورديو فيما يتعلق بتقليله من شأن مدى قوى ذاتية الفاعلين (agency of actors)، مثلما عبرت جوديث بتلر مثلاً عن ذلك. وليس هناك متسع كي نخوص هذه الدراسة بالتفصيل في نقاش العلاقة بين العوامل الذاتية والبنوية.

من هذه الأدبيات: ٩

Amitav Acharya (2012), "Local and Transnational Civil Society as Agents of Norm Diffusion", paper presented to the Global Governance Workshop, 1-3 June 2012, England: University of Oxford; Sean Chabot (2010), "Dialogue Matters: Beyond the Transmission Model of Transnational Diffusion Between Social Movements", in *The Diffusion of Social Movements: Actors, Mechanisms, and Political Effects*, edited by Rebecca Kolins Givan, Sara A. Soule and Kenneth M. Roberts (New York: Cambridge University Press), pp. 99-124; Benoit Challand (June 2010), "Coming Too Late? The EU's Mixed Approaches to Transforming the Israeli-Palestinian Conflict", MICROCON Policy Working Paper, no. 12 (MICROCON: A Micro Level Analysis of Violent Conflict, Institute of Development Studies at the University of Sussex); Susanne Zwingel, "How Do Norms Travel? Theorizing International Women's Rights in Transnational Perspective", *International Studies Quarterly*, vol. 56, no. 1 (March 2012), pp. 115-129; Robin Dunford, "Peasant Activism and the Rise of Food Sovereignty: Decolonising and Democratising Norm Diffusion?" *European Journal of International Relations* (November 4, 2015), pp. 1-23, <http://eprints.brighton.ac.uk/14516/1/peasant%20activism%20and%20the%20rise%20of%20food%20sovereignty%20authors%20own%20version.pdf>

Zwingel, op. cit. ١٠

Rabab El-Mahdi (2009), "The Democracy Movement: Cycles of Protest", in *Egypt: The Moment of Change*, edited by Rabab El-Mahdi and Marfleet Philip (London and New York: Zed Books), pp. 87-102. ١١

- ١٢ انظر مثلاً كتاب جابي برامكي في إشارته إلى هذا الموضوع:
Gabi Baramki (2010), *Peaceful Resistance: Building a Palestinian University under Occupation* (New York: Pluto Press).
- ١٣ Rima Hammami (2000), "Palestinian NGOs since Oslo: From NGO Politics to Social Movements?" *Middle East Report*, no. 214, pp. 16-19, 27, 48; Islah Mohamed Jad (2007), "NGOs: Between Buzzwords and Social Movements", *Development in Practice*, vol. 17, nos. 4-5 (August 2007), pp. 622-629.
- ١٤ Andrew Rigby (2010), *Palestinian Resistance and Nonviolence* (Jerusalem: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs/PASSIA).
- ١٥ Nigel Parsons (2005), *The Politics of the Palestinian Authority: From Oslo to Al-Aqsa* (New York: Routledge).
Hammami, op. cit. ١٦
- ١٧ شاكر جودة، "حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية وعلاقتها باتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات المصنعة محلياً: حالة تطبيقية على السلة الغذائية في محافظة غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية (غزة)، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://library.iugaza.edu.ps/thesis/67487.pdf>
Parsons, op.cit. ١٨
- ١٩ ريما حمامي، "حكاية حاجز تفتيش في زمن الاحتلال"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٦٣ (صيف ٢٠٠٥)، ص ١٠٢ - ١١٤. وانظر أيضاً:
- Sari Hanafi and Linda Tabar (2003), "The Intifada and the Aid Industry: The Impact of the New Liberal Agenda on the Palestinian NGOs", *Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East*, vol. 23, nos. 1&2, pp. 205-214.
- ٢٠ من أجل نظرة على الخلفية التاريخية لحملات المقاطعة الفلسطينية، يمكن مراجعة: فؤاد حمدي بسيسو، "الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٠ - ١٩٤٨)"، في "الموسوعة الفلسطينية: القسم الثاني - الدراسات الخاصة - المجلد الأول: الدراسات الجغرافية الطبيعية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية" (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ط ١، ١٩٩٠)، ص ٥٩٨ - ٧٣٥.
- ٢١ "نداء فلسطيني إلى الجماهير العربية"، موقع "البوابة" (٢١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠)، في الرابط الإلكتروني التالي:
<http://www.albawaba.com/ar/>
- ٢٢ جودة، مصدر سبق ذكره.
- ٢٣ مقابلة خاصة للكاتب مع جان دريزن (Jan Dreezen) الناشط البلجيكي المؤيد للقضية الفلسطينية (بروكسل، ٥ آذار / مارس ٢٠١٤).
- ٢٤ على سبيل المثال، أطلقت منظمة إنتال (Intal) حملة مقاطعة في سنة ٢٠٠٨ ضد بنك ديكسيا البلجيكي لصلاته بالمستعمرات الإسرائيلية.

- ٢٥ Mahmoud Darwish, "Our Catastrophe was the Creation of Israel", *The Guardian* (London), 14 May 2001, <http://www.theguardian.com/world/2001/may/14/comment.israelandthepalestinians>
- ٢٦ أمير مخول، "أربع سنوات على مؤتمر ديربان: الصهيونية عنصرية - إسرائيل أبرتهايد"، "الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان"، في الرابط الإلكتروني التالي: <http://anhri.net/?p=123043>
- ٢٧ "South African Delegation Concludes Visit to the Gaza Strip in Preparation for the World Conference Against Racism", *PCHR* (Press release, 29 July 2001), <http://pchrgaza.org/en/?p=3465>
- The Center for Policy Analysis in Washington, "International Law, Apartheid and Israel", An Oral Presentation by Khader Shkirat and Marwan Bishara, <http://www.c-span.org/video/?167124-1/international-law-apartheid-israel>
- ٢٨ "World Conference Against Racism: NGO Forum Declaration", International Progress Organization website, 3 September 2001, <http://www.i-p-o.org/racism-ngo-decl.htm>
- ٢٩ "A Call to Boycott Israel Issued by Palestinian Civil Society Organizations", "Badil" website, 28 August 2002, <http://www.badil.org/en/press-releases/55-press-releases-2002/330-press268-02>
- ٣٠ جميل هلال، "إضاءة على مآزق النخبة السياسية الفلسطينية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣).
- ٣١ انظر برنامج مؤتمر:
- ٣٢ "Resisting Israeli Apartheid: Strategies and Principles-An International Conference on Palestine", *SOAS* (5 December 2004), Mona Baker website, www.monabaker.com/documents/5December2004conferencefinal2.doc
- ٣٣ مقابلة للكاتب مع ليزا تراكي (بالهاتف من بروكسل، ٥ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٤).
- ٣٤ Badil Annual Report, 2005, Approved by the Badil Board (April 2006), p. 27, http://www.badil.org/phocadownloadpap/Badil_docs/annual-report/2005e.pdf
- ٣٥ Julie M. Norman (2009), "The Activist and the Olive Tree: Nonviolent Resistance in the Second Intifada", Ph.D. Thesis in International Relations at the American University-United States / District of Columbia, <http://pqdtopen.proquest.com/doc/304845025.html?FMT=AI>
- ٣٥ الهيئات التالية هي القوى الأساسية التي دفعت في اتجاه خروج إعلان المقاطعة في سنة ٢٠٠٥: حملة المقاطعة الثقافية والأكاديمية (PACBI)؛ حملة "أوقفوا الجدار"؛ "بديل"؛ شبكة "مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين" (OPGAI)؛ "اتجاه"؛ شبكة المنظمات غير الحكومية

الفلسطينية (PNGO) التي جرى في مكتبها في رام الله المشاورات النهائية للخروج بإعلان سنة ٢٠٠٥. واستندت هذه المعلومات إلى مقابلة مع إنغريد جرادات التي كانت مسؤولة في "بديل" آنذاك (المقابلة في بروكسل، ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٤). وانظر أيضاً، المراجع التالية:

Noura Erakat (2012), "BDS in the USA, 2001-2010", in *The Case for Sanctions Against Israel*, edited by Audrea Lim (London: Verso), pp. 85-97; Adri Nieuwhof, "Boycott Movement has Empowered Palestinians, Says Co-founder", *The Electronic Intifada*, BDS website, <http://www.bdsmovement.net/2014/boycott-movement-has-empowered-palestinians-says-co-founder-11956>;

Badil Annual Report of 2005, op. cit.

٣٦ انظر على سبيل المثال:

Nieuwhof, op.cit.

ولإعطاء مثال لمثل هذا الرد بشأن تبني قيم حركة المقاطعة في اجتماع المنظمات الأوروبية المتضامنة مع فلسطين في سنة ٢٠٠٥، انظر:

"Enlargement Meeting on Solidarity with Palestine", A Report by ECCP (The European Coordination of Committees and Associations for Palestine), Brussels, 8 October 2005,

cosmos.ucc.ie/cs1064/jabowen/IPSC/articles/article0028676.doc

BDS first Conference Steering Committee (Summary Report, Al-Birah-Ramallah, ٣٧ 22 November 2007), "The Campaign for the Boycott of Israel will Re-Vitalize Popular Resistance and Restore Dignity to the Palestinian People",

<http://www.pacbi.org/etemplate.php?id=635>

Baramki, op.cit. ٣٨